٤-٢- دوافع التكامل الاقتصادي

إن دوافع التكامل الاقتصادي تتمثل بالمزايا والمنافع التي يمكن أن تعود على الدول المتكاملة بعد تكاملها مقارنة بما كانت تحصل عليه من مزايا ودوافع قبل تحقق مثل التكامل، وهذه المزايا والمنافع يمكن أن تكون في جانبها الاقتصادي كما يلي:

٤-٢- ١-**اتساع حجم السوق**: يمثل إحدى الدوافع الرئيسة في التكامل الاقتصادي، لأن ضيق حجم السوق تشكل عقبة أمام الدول التي ترغب أن تنضم إلى التكتل الاقتصادي.

٤-٢- ٢-**زيادة التشغيل**: يعمل التكامل على اتساع منافذ الأسواق، ويحفز التوسع على الإنتاج والنشاطات السبب الذي يؤدي إلى زيادة التشغيل والتوظيف.

٤-٢- ٣-**زيادة معدل النمو الاقتصادي**، زيادة معدل النمو الاقتصادي ،إحدى دوافع تحقيق التكامل الاقتصادي لضمان امتصاص البطالة وضمان التطور.

٤-٢- ٤-**توسيع القاعدة الإنتاجية**: والتي تمثل إحدى الدوافع رئيسة لهدف التكامل الاقتصادي.

٥- الأفاق المستقبلية لظاهرة التكتلات الاقتصادية:

لا تعد ظاهرة التكتلات الاقتصادية ظاهرة حديثة، بل تعود-على الأقل-إلى بداية القرن العشرين وبالتحديد بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن الجديد فيها هو تنامي وسرعة التوجه إلى إنشاء هذه التكتلات أو الدخول فيها لاسيما من الدول المتقدمة، وجعلها سمة أساسية ومن صميم النظام الاقتصادي العالمي الجديد، مع أن جذور الظاهرة تعود إلى التغيرات التي سادت الاقتصاد العالمي أبان عقد السبعينيات والتي تمثلت في انهيار **نظام بريتون وودز** لأسعار الصرف الثابتة للعملات، والتحول إلى نظام أسعار الصرف العائمة وما صاحب ذلك من ارتفاع أسعار الطاقة وتقلبات حادة في أسعار العملات الرئيسية وبلوغ أزمة المديونية الخارجية ذروتها في بداية عقد الثمانينيات، الأمر الذي أدى إلى ظهور موجة جديدة من السياسات الحمائية في

الدول الصناعية مما أثر سلبا في حرية التجارة والتدفقات السلعية خاصة بالنسبة لصادرات الدول النامية إلى الأسواق العالمية.

إضافة إلى كل ما سبق فإن انهيار الأنظمة الاشتراكية وتزايد الدول المطبقة لاقتصاد السوق أديا إلى التفكير في تكوين تكتلات اقتصادية وبشكل أكبر وعلى نطاق أوسع، فظهرت في أمريكا اللاتينية تجمعات كالسوق الجنوبي (**ميركوسور**) والسوق الكاريبي (**كاريكوم**)، وتجمع **الأنديين**، وفي آسيا تجمع الأسيان لدول جنوب شرق آسيا،وتجمع **السارك** لدول جنوب آسيا، وفي أفريقيا السوق المشتركة لجنوب وشرق أفريقيا، وتجمع الجنوب الأفريقي للتعاون والتنمية والجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا ،مع العلم إن بعض هذه التكتلات أنشئ في وقت سابق للانهيار الأنظمة المخططة،ولعل أهم الأسباب التي أدت إلى تجديد الرغبة في إقامة التكتلات الاقتصادية-في صفوف الدول النامية بالذات-تكمن فيما شهدته السنوات الأخيرة من عقد الثمانينيات وأوائل التسعينيات من اتجاه واضح نحو مزيد من التكتل الاقتصادي بين مجموعات الدول المتقدمة بعد أن حلّ التحدي الاقتصادي محلّ التحدي الأمني والإيديولوجي فتوصلت دول السوق الأوروبية المشتركة إلى **معاهدة ماسترخيت** في سنة ١٩٩١ التي تم بموجبها تحول السوق إلى اتحاد أوروبي، ثم ما لبثت الولايات المتحدة الأمريكية أن أعلنت في عام ١٩٩٢ إنشاء منظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية NAFTA، وفي نفس الاتجاه ونحو المزيد من التكتل الاقتصادي ظهرت تكتلات عملاقة: كالتجمع الكبير الذي يضم معظم دول آسيا والباسيفيكي APEC.وفي ظل هذه التوجهات وغيرها تحول ميدان الصراع بين القوى الكبرى في العالم-في وقتنا الحالي-إلى ميدان اقتصادي أساساً وبرزت التكتلات الاقتصادية لتكون ظاهرة العصر، ومهما تباينت دوافع إنشائها فإن مجرد بروزها بهذا الزخم على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية يؤكد قوة العوامل التي دفعت إلى وجودها. ويمكن تلخيص أهم الملامح والمضامين التي ميزت هذه الظاهرة في ما يأتي:

٥-١- من حيث طبيعتها فإنها تأتي تجسيداً للحصول على تحولات هيكلية جذرية في البناء الاقتصادي الدولي بما فيه إعادة توزيع الأدوار والمواقع النسبية للمشاركين فيه وبالتالي تأثيره في العلاقات الاقتصادية التي تنتج عنه.

٥-٢- من حيث شموليتها فإنها تغطى أهم المشاركين في الاقتصاد الدولي، بل تتعدى ذلك لتشمل غيرهم في مختلف أنحاء العالم مما يجعلها ظاهرة دولية في أبعد حدودها.

٥-٣- ومن حيث أبعادها فإنها ظاهرة اقتصادية في منطقها سياسية وإستراتيجية في زخم ترابط واتصال حلقاتها.

وبهذا يبدو العالم-من خلال هذه التكتلات الجديدة-أكثر ديناميكية من أي وقت مضى في عصر يصعب فيه التمييز بين ما هو اقتصادي وما هو سياسي. ولمزيد من التفصيل سنلقي الضوء بإيجاز على أهم تلك التكتلات الكبيرة والحديثة النشأة كالاتحاد الأوروبي ، والنافتا، والآسيان.

٦- تجارب التكامل الاقتصادي:

٦-١-التكتل الاقتصادي الأوروبي:

يعتبر الاتحاد الأوروبي من أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم وأكثرها اكتمالا من حيث البني والهياكل التكاملية، ومن خلال الاستمرار في استكمال المسيرة التكاملية. فلا يكاد يمر حدث على المستوى الأوروبي إلا ويؤكد أن المسيرة الأوروبية كانت ولا تزال مسيرة عدة دول خلفت وراءها نزاعات تاريخية مريرة، وتجتمع الآن حسب ماتمليه مصالحها المادية المتفاوتة ويتحول الاتحاد الأوروبي بهذا المنظور إلى مجموعة دولية إقليمية بزعامة مهيمنة تتباين بصددها التنبؤات ، ومن حيث الإمكانيات فإن هذا التكتل يهيمن تجاريا على أكثر من ثلث التجارة العالمية، حيث يحقق حجم تجارة خارجية في المتوسط إلى حوالي ١٥٠٠ مليار دولار، وهو بذلك يفوق تجمع النافتا، كما يصل الدخل القومي لهذا التكتل إلى ما يزيد على ٧ آلاف مليار دولار (وهو أكبر

دخل قومي في العالم)، كما يعتبر أضخم سوق اقتصادي داخلي حيث بلغ عدد سكانه ٣٨٠ مليون نسمة وبمتوسطات دخل فردي مرتفعة نسبيا.

ويلاحظ في التكتل الاقتصادي الأوروبي اتخاذه إستراتيجية هجومية تجاه الاقتصاد العالمي ويسعى بكل قوة إلى أن يكون على رأس الهرم للنظام الاقتصادي العالمي الجديد ، ويمكن أن نلتمس ذلك بجلاء من خلال تفحص أهداف هذا التكتل التي وإن كانت تركز على تقوية الهياكل والبنى الاقتصادية للاتحاد ،إلا أنها تنص بشكل واضح على سعي الاتحاد أن يلعب دوراً أكثر فاعلية في كافة المجالات الاقتصادية بل وحتى السياسية، وهذا ما يدعم فرضية الترابط بين ظاهرة تنامي التكتلات الاقتصادية وما يشهده العالم من عولمة اقتصادية على جميع الأصعدة.

٦-٢-التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية (NAFTA)

تعتبر مصادقة الكونغرس الأمريكي في عام ١٩٩٣ على اتفاقية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية وتنفيذها في عام ١٩٩٤هي البداية لإنشاء هذا التكتل الذي يضم كلا من الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، وهو كما يفهم من الاتفاقية المنشئة له مفتوح أمام باقي الدول الأمريكية بما في ذلك بعض دول أمريكا اللاتينية التي قد تنضم إليه في المستقبل.

وعن حجم وإمكانيات هذا التكتل-وبالرغم من أنه لا يضم إلا ثلاث دول كبيرة-فإنه يمثل منطقة تجارية حرة كبيرة في العالم تقريبا بحجم اقتصاد يقارب ٧ **تريليونات دولار** عند النشأة، وعدد منتجين ومستهلكين يناهز ٣٦٠ مليون نسمة، كما يصل الناتج المحلي الإجمالي له إلى ٦٧٠٠ مليار دولار، وحجم التجارة الخارجية له إلى ١٠١٧ مليار دولار عام ١٩٩١، ناهيك عن الإمكانات التي تتمتع بها الولايات المتحدة الأمريكية من مستويات تكنولوجية وصناعات متقدمة وثروات طبيعية وقدرات مالية هائلة.

وإذا تفحصنا أهداف هذا الاتحاد نجدها لا تختلف كثيراً عن أهداف الاتحاد الأوروبي، فهي بعد تحقيق اقتصاد قوي للدول الأعضاء تعطي كل أولوياتها للقدرة على منافسة

التكتلات الاقتصادية الأخرى الصاعدة على المستوى العالمي وبالخصوص الاتحاد الأوروبي، محاولة حجز مكان اقتصادي يناسب المكان المعتبر لهذه الكتلة وبالخصوص الولايات المتحدة الأمريكية.

٦-٣- التكتل الاقتصادي الآسيوي:

لا تزال آسيا إحدى الساحات الهامة في العالم ،التي من المنتظر أن تشكل تكتلا اقتصاديا عملاقا يضاهي تكتل الاتحاد الأوروبي أو النافتا، خاصة إذا ما نظرنا إلى الدولتين القويتين في المنطقة (**اليابان، والصين**).وحتى الآن يمكن تمييز محورين للتكتل الاقتصادي في منطقة شرق وغرب الباسيفيكي:

* المحور الأول:يتمثل في رابطة جنوب شرق آسيا المعروفة باسم الآسيان(ASEAN)

*المحور الثاني:يتمثل في جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية والمعروفة باسم (APEC) :-

٦-٣-١-رابطة جنوب شرق آسيا ASEAN:

يتكون تكتل الآسيان من ٦ دول هي:**تايلاند، سنغافورة، ماليزيا، بروناي، إندونيسيا، الفلبين**. وقد أنشئ هذا التكتل عام ١٩٦٧ وكان هدفه آنذاك أن يكون حلفا سياسياً مضاداً للشيوعية، إلا أن القلق المشترك الذي ساد مختلف دول المجموعة نتيجة الأضرار التي لحقت بهم جراء الإجراءات الحمائية المتبعة من قبل الولايات المتحدة وأوروبا تجاه صادرات تلك الدول جعلها تركز على التعاون الاقتصادي فيما بينها. وهكذا طرح رئيس وزراء ماليزيا في سنة ١٩٩٠ فكرة إنشاء تكتل اقتصادي تجاري بين دول الرابطة (الآسيان)، وقد أرسى هذا التكتل خطوة هامة على طريق تأسيس جبهة منظمة-مضادة للتكتلات الاقتصادية الأخرى-في جنوب شرق آسيا. ومع محدودية النمو في التعاون الاقتصادي وتكامل الأسواق بين دول التكتل، إلا أن الملاحظ دوره في التجارة الدولية بدأ يتزايد باستمرار، فبعد أن كانت صادرات المجموعة لا تمثل إلا حوالي ١. ٣%من إجمالي الصادرات العالمية، وحوالي ٣. ١١% من إجمالي

صادرات الدول النامية فقد وصلت هذه الصادرات إلى ٢. ٥%من إجمالي الصادرات العالمية، وحوالي ٨ .١٦%من إجمالي صادرات الدول النامية.

٦-٣-٢-جماعة التعاون الاقتصادي لآسيا الباسيفيكية (APEC):

وتتكون هذه المجموعة من ١٨ دولة على رأسها **اليابان والصين واستراليا والولايات المتحدة وكندا والمكسيك ونيوزيلندة وكوريا الجنوبية، ودول رابطة الآسيان**. وقد جاء إنشاء هذا التجمع الاقتصادي العملاق كرد فعل على إعلان قيام أوروبا الموحدة عام ١٩٩٢. وتأتي الخطوات المتلاحقة لتطوير هذا المنتدى الاقتصادي وتحويله إلى تكتل اقتصادي بناءاً على الرغبة المشتركة لكل من اليابان والولايات المتحدة وإدراكهما أن هذه الخطوة تحقق مكاسب للجميع. ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي لهذا التجمع حوالي ١٣ تريليون دولار وهو ما يمثل نصف الناتج القومي الإجمالي العالمي، فضلا عن سيطرته على حوالي ٥٠% من التجارة العالمية في عام ١٩٩٦.

إن نجاح مثل هذا التكتل العملاق يتوقف على قدرة اليابان على تفهم طبيعة الدول الآسيوية الأخرى التي تأبى الهيمنة والسيطرة والاستقلال، فإذا نجحت اليابان في فهم هذه الدول إضافة إلى تقديمها مساعدات اقتصادية لدول تلك المنطقة ومساهمتها في حل مشاكلها، كل ذلك يجعل من اليابان قوة اقتصادية تقود تكتلا اقتصاديا في جنوب شرق آسيا يكون من أكبر التكتلات التي تؤثر في مستقبل الاقتصاد العالمي في القرن الحادي والعشرين.

إن هذه التكتلات الاقتصادية الكبيرة- التي وصل البعض منها إلى الأطوار الأخيرة من الاكتمال والنضج-تقودها الدول المتقدمة كما هو ملاحظ في كل من أوروبا و أمريكا وآسيا، ولذلك سيزداد تأثيرها في الاقتصاد العالمي مع مرور الزمن، وقد تنحصر المنافسة الاقتصادية بين هذه التكتلات وهذا ما سيؤثر بقوة في النظام الاقتصادي وفي حجم المكاسب وشكل تكوينها.

في الوقت الذي تنمو بسرعة التكتلات الاقتصادية في الدول المتقدمة ،كما يتضح من العرض السابق ، أما فيما يخص التكتلات الاقتصادية في الدول النامية فما زالت

زالها ضعيفة وتحتاج إلى المزيد من العمل والتنسيق، مع أن الكثير منها اختفى في
صر النشأة. ويبقى السؤال: ما هو دور التوجه العالمي نحو إقامة التكتلات اقتصادية
قيمية لاسيما في العالم الثالث : ومن الأّولى بالدول النامية أن تعطى الأولوية لتلك
لتكتلات؟ بوصفها أقصر طريق إلى التنمية لاسيما في عصر العولمة الاقتصادية
وادواتها الفاعلة على الاقتصاديات الضعيفة.
٦-٣-٣-